المفوضية الأوروبية

مفاوضات تونس والاتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (الأليكا)

مقترح الاتحاد الأوروبي حول الطاقة والمواد الأولية

مذكرة توضيحية
جويلية 2018
(ترجمة غير رسمية)

تهدف هذه الوثيقة إلى بسط وتقديم الخطوط العريضة لمقترح الاتحاد الأوروبي الخاص بمحور "الطاقة والمواد الاولية " ضمن اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق " الأليكا". وقد قدم الاتحاد الأوروبي نص مقترحه الى تونس في شهر أفريل 2018 ونشره على صفحة المفوضية الأوروبية

http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=1380

❖ الاهداف

تعد الطاقة والمواد الأولية مسألة ذات إهتمام مشترك بالنسبة للجانب التونسي ونظيره الاوروبي حيث يسعى كلا الطرفين لضمان الوصول الى التزود بهذه الموارد بطرق متعددة وبصفة دائمة لضمان الإنفتاح والتنوع والإستقرار للنفاذ إليها.

يتمثل الهدف الرئيسي من المحور المذكور في تعزيز المبادلات التجارية والاستثمار في هذا القطاع.

إن توفير إطار تشريعي مناسب ملائم وشفاف ودائم من شأنه أن يعزز العلاقات الثنائية في مجال الطاقة ويساعد على تحقيق الاهداف المشتركة.

تهدف القواعد المقترحة أيضا إلى تحسين الأمن الطاقي عن طريق تنويع طرق التزود وتطوير مصادر جديدة للطاقة المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية.

تزخر تونس بإمكانيات واعدة لإنتاج الطاقة المتجددة ولتوسيع المبادلات الثنائية في مجال الطاقة مع الاتحاد الأوروبي ودول الجوار. علاوة على القرب الجغرافي، فإن المستثمرين الأوروبيين يعدون من أهم الفاعلين في تكنولوجيات الطاقة مما يعزز فرص الاستفادة من الثروات الطاقية بالنسبة للطرفين.

إن المساعي الحثيثة لضمان ديمومة الموارد الطاقية تستوجب وضع آليات لمجابهة التغيير المناخي تستجيب لتطلعات جميع الاطراف.

ومن أهم عوامل ادراج هذا المحور ضمن اتفاقية الاليكا:

الزيادة المطردة لاستيرادات المواد الخام مما يفرض ضمان الوصول اليها بطريقة عادلة تنافسية وضامنة لاستدامة هذه الموارد.

الحاجة الى التأسيس لقواعد وتشريعات تتسم بالمرونة وتأخذ بعين الاعتبار اعتماد البلدان على بعضها البعض فيما يخص الموارد الأولية وسلاسل القيمة العالمية.

❖ **الهدف من التفاوض بخصوص المحور المقترح**

تنص مقتضيات مقترح الاتحاد الأوروبي الخاص بمحور الطاقة على ما يلي:

- ✓ وضع قواعد تضمن التزود بالموارد الطاقية والمواد الخام بطريقة تكرس عدم التمييز والتنافسية و تعتمد على أسس ومبادئ مشتركة وتعزز التنمية المستديمة .
- ✓ إدراج قواعد تعزز التنمية المستديمة وخاصة في مجال الطاقات المتجددة.
- ✓ قواعد تزيد من الشفافية ومن فرص الحصول على التراخيص القانونية للتنقيب بصفة عادلة والإنتاج كوسيلة لضمان الظروف الملائمة للاستثمار والحوكمة الرشيدة في المجال الطاقي.
- ✓ إلغاء الحواجز الفنية غير الضرورية أمام التجارة والاستثمار في قطاع الطاقة.

ان هذه القواعد الخاصة بهذا القطاع تنسحب وتتكامل مع القواعد الأفقية الموجودة في الفصول الأخرى منها التي تلغي المعاليم و الأداءات على التصدير.

❖ **السيادة**

يجب أن تضمن المفاوضات حق كل طرف في ممارسة سيادته بخصوص استغلال موارده الطبيعية.

مما يعني أن قواعد التجارة التي سيقع اعتمادها لاحقا في هذا المجال لن تؤثر على السيادة الوطنية للحكومات المعنية بخصوص استغلال مورد طبيعي معين من عدمه.

غير أنه وفي صورة اتخاذ قرار بخصوص استغلال أي من الموارد الطاقية، فإن المبادئ التي ينضوي تحتها اتفاق الاليكا ستدعم قواعد المنافسة وتعزز التزود بهاته الموارد بطرق شفافة وعادلة.

❖ **موائمة التشريعات**

سيعتمد مشروع اتفاق الأليكا على التعاون القائم بين الاتحاد الأوروبي وتونس في المجال التشريعي مما سيدعم موائمة التشريعات بين الطرفين في مجال الطاقة. وسيتم الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومميزات الجانبين وفقا للانتظارات المشتركة والروابط الجغرافية الوثيقة مع التدرج في سَنّ القواعد الجديدة.